

## المرأة في السلك الأمني والعسكري من الضئيل الأكثر تهميشاً إلى الأكثر تأثيراً

في الحرب مقاومة وفي السلم منسية. هكذا كانت المرأة تنظر الى نفسها حتى مدة ليست ببعيدة. اذا كانت هذه الصورة قد تغيرت في بعض الدول، الا انها لا تزال على ما هي في عدد غير قليل منها. من هنا يشكل يوم المرأة العالمي في 8 آذار، مناسبة للقيام بمراجعة شاملة حيال مكانة المرأة

التغيير الذي أحدثته المرأة بقوة وثبات، نتيجة زيادة الوعي حيال دورها وتجديد الالتزام بالعمل والمساواة بينها وبين الرجل في كل المجالات، اتاح لها انخراطها الكامل في المجتمع وتأمين سوق عمل تتيح لها تبوؤ ارفع المناصب المدنية والاجتماعية والسياسية، وصولاً الى المراتب العسكرية والامنية. لكن، على الرغم من اهمية المواقع التي بلغتها، لم تتمكن من تحقيق المساواة المنشودة التي بقيت هدفاً لها، وما تم احرازه على ارض الواقع من تقدم لا يزال غير كاف على الرغم من تبني الامم المتحدة ودول عدة لقرارات تهدف الى تسريع عملية التقدم الحاصل في مجال المساواة بين الجنسين، واعلاء شأن المرأة في كل المحافل والمجالات.

■ قمتم اخيراً بزيارة الاردن ما كان الهدف منها وتحت اي عنوان اتت؟  
□ نظمت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بالتعاون مع اللجنة الوطنية الاردنية لشؤون المرأة، بالشراكة مع مشروع تعزيز قدرات الادارة المتكاملة للحدود في لبنان الممول من الاتحاد الاوروبي والمنفذ من المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، زيارة دراسية الى الاردن استمرت ثلاثة ايام، شارك فيها ممثلون من مختلف القطاعات الامنية والعسكرية في لبنان. ومحورت الاجتماعات خلالها على سبل تطبيق دمج مفهوم النوع الاجتماعي وتعميمه في ادارة الحدود وامنها، وتعريف المشاركين اللبنانيين بالليات التي اعتمدها الاردن في تطبيق هذا المفهوم. كما جرى اطلعنا على خطة العمل الوطنية المطبقة هناك، والسبل المتبعة لتنفيذها بما يضمن تعزيز تمثيل مشاركة المرأة في قطاعي الامن والدفاع. وتم خلال هذه الزيارة ايضاً، التطرق الى سبل توفير الدعم لتنفيذ خطة العمل الوطنية في شأن قرار مجلس الامن رقم 1325 حول المرأة والسلام والامن ومتابعة تطبيق بنودها.

■ ما هي الخطوات التي تشجع المرأة على الانخراط في الامن العام تحديداً؟  
□ انخرطت المرأة اللبنانية في السلك العسكري منذ السبعينات، وكانت المديرية العامة للامن العام اول مؤسسة عسكرية وامنية تتيح لها التطوع في صفوفها عام 1972. حالياً، تسعى المديرية بتوجيه مباشر من المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم الى تفعيل دور المرأة في المديرية

باعتبارها ركناً أساسياً من اركانها. وفي هذا الاطار، تظهر الارقام مدى النجاح الذي تمكنت من تحقيقه في تشجيع المرأة على الانخراط في صفوفها، فقد ارتفع في الفترة الاخيرة عدد الضباط الاناث في الخدمة الفعلية من 8 الى 41 ضابطاً، وكذلك ازداد عدد المفتشات من 189 الى 669 مفتشة، فيما العمل لا يزال مستمراً على الغاء كل اشكال التمييز بين الذكور والاناث في المديرية، سواء كان ادارياً او عسكرياً او امنياً. فالمرأة، ومنذ لحظة دخولها الى السلك العسكري، تخضع للاختبارات نفسها التي يخضع لها الذكور سواء الرياضية او النفسية او الصحية. هذا الامر يساهم الى حد بعيد في بناء شخصيتها وتعزيز الجراءة والجدية والحزم لديها وتقوية ثقتها بقدراتها الجسدية، ويساعدها ايضاً على تكوين شخصية قوية تمكنها من اتخاذ القرارات الجريئة عندما يتطلب الامر ذلك. على خط متواز، تعمل المديرية بشكل متواصل لاعلاء شأن المرأة في صفوفها، فقد اتاحت المجال امامها في هذا الاطار لكي تتمكن من ان تشغل جميع الوظائف والمراكز فيها، اخذة في الاعتبار ضرورة منحها حقوقها كاملة وتأمين الظروف المناسبة لها عبر توفير بيئة حاضنة لها ولعائلتها، والغاء كل اشكال التمييز ضدها. فقد جرى مثلاً تعديل قانون الطبابة ليصبح منصفاً وعادلاً لها، كما تم انشاء حضانة متخصصة ذات معايير عالية لرعاية اطفال العسكريين لاسيما الامهات منهم.

■ هل من مهمات معينة في المديرية حصرت تأديتها بالرجال؟



رئيسة شعبة امانة سر مكتب الشؤون الادارية الملازم اول كريستين ابوزيد.

□ المديرية العامة للامن العام حريصة اشد الحرص على اشراك النساء في جميع القطاعات فيها، سواء الامنية او الادارية وحتى العسكرية. في هذا الاطار، بتنا نلاحظ وجود الاناث على المعابر الحدودية، وفي بيان تحليل المعلومات الامنية، وفي دائرة الرصد والتدخل، بالإضافة الى وجودها في الادارة والمراكز التي تتعامل مباشرة مع المواطنين. علماً انها شريك فاعل ايضاً ودائم الحضور في جميع الدورات التأهيلية التي يخضع لها الضباط او المفتشون، وفي الدورات التعليمية في الخارج.

■ هل من الممكن اعتماد كوتا نسائية للمديرية في المستقبل؟

□ طبعاً من الممكن اعتماد هذا الامر يوماً ما، خصوصاً وان اللواء ابراهيم هو من الداعمين لحقوق المرأة ومشاركتها الاساسية في المديرية، وهو الذي يشجع دائماً كل قضايا المرأة وكل ما يحفظها ويدعمها للوصول الى اعلى المراكز القيادية فيها، ايماناً منه بدورها في بيتها الاجتماعية اولا، وفي عملها الامني والعسكري ثانياً، وفي مساهمتها الكبرى في تربية اجيال صالحة في المستقبل. من هنا، لا ارى ان اعتماد الكوتا النسائية هدف بعيد المنال بالنسبة

السيدات والفتيات، وكذلك في الاسهامات التي تقدمها السيدات والفتيات لمنع التصادمات وحفظ السلام وحل النزاعات وبناء السلام. كما اشار الى اهمية مشاركتهن الفعالة والمتكافئة، كعوامل فاعلة في السلام والامن. ان لبنان عازم على المضي في العمل على تطبيق كل التزاماته الدولية، وفي طليعتها هذا القرار الذي من شأنه ان يسمح للمرأة بأن تقرر اي مستقبل تريد لنفسها عبر الجلوس الى طاولة الحوار والمفاوضات والتعبير عن الاولويات التي تطمح اليها. كما انه نتيجة التزام لبنان هذا القرار، بات على جميع المؤسسات والادارات الرسمية العمل يدا بيد مع الهيئات والمنظمات الداعمة للمرأة لتعزيز وضع النساء في المجتمع، وازالة كل اشكال التمييز التي يعاني منها، والسير بحسب بنود خطة العمل التي اقرتها الحكومة اللبنانية لتنفيذ هذا القرار، وبرزها زيادة مشاركة المرأة في صنع القرار على كل المستويات واشراكها في منع نشوء النزاعات وسحب فتيلها، اضافة الى مساعدة النساء والفتيات وحمايتهن من العنف وتلبية حاجاتهن في جهود الاغاثة والانعاش، والعمل على تعديل القوانين لمنع التمييز ضدهن.

■ ما هي اهم المعوقات التي لا تزال تواجه المرأة في مجال الامن؟

□ انتقلت المرأة من كونها ربة منزل الى مشاركة الرجل في العديد من وظائفه العادية وحتى القيادية منها في شتى المجالات، وصولاً الى المناصب السياسية والعسكرية والامنية التي لطالما واجهتها معوقات عدة للانخراط فيها. وقد شكلت بعض القوانين في مراحل معينة شريكاً أساسياً في تقييد عمل المرأة وسعيها الى اثبات حضورها. لكنها على الرغم من ذلك، تمكنت من تحقيق جزء كبير من طموحاتها وازالت حواجز ضخمة كانت تحول دون تحقيق ذلك. وها نحن اليوم نراها في اعلى المناصب في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والامنية، وصولاً الى ارفع المراكز واكثرها دقة على الصعيدين الامني والعسكري.

### اطلعنا الاردن على سبل تطبيقه مفهوم النوع الاجتماعي في ادارة الحدود

الينا، علماً ان تاريخ المديرية يشهد لها على ذلك بعد ان كانت من الاوائل الذين فتحو باب التطوع امام النساء لانخراطهن في السلك العسكري. هذا، من دون ان نغفل ان المديرية كانت اول من شهد تبوؤ امرأة الى اعلى رتبة عسكرية في الشرق الاوسط حين شغلت العميد دلالة رحباني منصب المدير العام للامن العام، وكذلك عندما كانت العميد سهام حركة مديراً للامن العام بالوكالة.

■ اين لبنان اليوم من تطبيق القرار 1325؟  
□ قرار مجلس الامن رقم 1325 حول المرأة والسلام والامن، كان اول قرار يعترف بالاثر غير المتكافئ والفريد للنزاعات المسلحة على